

كلمة الدكتورة ريماء خلف، الأمينة التنفيذية
للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
في الاجتماع التاسع عشر لآلية التنسيق الإقليمية
٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

معالي الدكتور نبيل العربي، أمين عام جامعة الدول العربية
السيدة سيما بحوث، رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للدول العربية
السيدات والسادة ممثلو الهيئات الفرعية التابعة لجامعة الدول العربية
الزميلات والزملاء ممثلو منظمات الأمم المتحدة الأعضاء في آلية التنسيق الإقليمية

يشرفني ان أفتتح اليوم الاجتماع التاسع عشر لآلية التنسيق الإقليمية. وأشكر لمعالي الأمين العام، الدكتور
نبيل العربي، استضافته لنا في رحاب جامعة الدول العربية.

للأمم المتحدة والجامعة تاريخ طويل ومتميز من التعاون والعمل المشترك. ولا يقتصر هذا التعاون على
الشؤون السياسية والإنسانية، بل يتجاوزها ليشمل مختلف قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
ولعل لقاءنا في بيت العرب ولأول مرة تحت مظلة آلية التنسيق الإقليمية، فرصة نجدد فيها التزامنا بتوطيد
هذه العلاقة بين المنظمين والارتقاء بها إلى مستوى التحديات المتعاضمة الماثلة أمام دول المنطقة، منفردة
ومجتمعة.

الزميلات والزملاء،

تعكف اجتماعاتنا في إطار آلية التنسيق الإقليمية على تنسيق جهود منظماتنا خدمة لاثنتين وعشرين بلداً
عربياً، ودعماً لأوليات العمل التي تحددها هذه الدول وشعوبها.

ولما كانت أولويات العمل المشترك كثيرة ومتشعبة نعجز عن تغطيتها في اجتماع واحد، فإننا نأمل أن
نتصدى في هذا اللقاء للأكثر إلحاحاً منها، بدءاً بالتكامل الإقليمي الذي أكد على أهميته الرؤساء العرب
مراراً في مؤتمرات القمة التنموية.

فالتكامل هو وسيلة يحقق بها أبناء هذا المنطقة طموحاتهم في الحرية والكرامة والرفاه. وتكرس ضرورة
التكامل مخاطر وتحديات مشتركة تواجه دول المنطقة رغم تباين مستويات الرزق والتنمية فيما بينها.
ويعزز من فرص نجاحه مقومات تنفرد بها مجموعة البلدان العربية، أهمها اللغة والثقافة المشتركة والتاريخ
والتقارب الجغرافي.

والتكامل اقتصادياً يتيح للبلدان العربية أن تتوسع بإنتاجها وإنتاجيتها، فترفع من قدرتها التنافسية ومن دخلها، معززة بذلك قدرتها على مكافحة البطالة، السافرة والمستترة، ومحاربة الفقر، في الدخل والقدرات.

والتعاون والتنسيق في السياسات الاجتماعية والبيئية بين الدول العربية لم يعد ترفاً في وقت تستطيع فيه مراكز الحدود الرسمية تقييد انتقال البشر، ولكنها تقف عاجزة أمام تدفق الأوبئة والكوارث البيئية والقتال والصراعات الطائفية والمذهبية، والإيديولوجيات القاتلة.

إن هناك سلسلة طويلة ومتراصة من القضايا يصعب على كل من الدول معالجتها بمفردها. أذكر منها شبكات البنى التحتية الإقليمية، والتطوير التكنولوجي، ومشكلات شح المياه خاصة وأن جل مصادر المياه يتشارك فيها بلدان أو أكثر، والتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وتداعيات التغير المناخي.

وأطلع إلى أن نتوصل في اجتماعنا هذا إلى آلية تمكنا من تنسيق برامجنا الداعمة للتكامل الإقليمي ومساندة جهود الجامعة الهادفة إلى تحقيقه خاصة في إطار إعدادها للقمم التنموية.

الزميلات والزملاء،

اليوم تتكاثف الجهود على الساحة الدولية لوضع أهداف للعمل التنموي لما بعد عام ٢٠١٥، رؤية جديدة تستكمل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وتصح ما شابها من نواقص، كإغفال أضرار عدم المساواة والفوارق التنموية بين المناطق وبين البلدان، وداخل المنطقة الواحدة والبلد الواحد.

وآلية التنسيق الإقليمية هي الأداة المثلى لدعم البلدان العربية في التوصل إلى موقف عربي موحد وفاعل تسهم به في الرؤية العالمية الجديدة انطلاقاً من ما لها من أولويات وما يواجهها من تحديات وأهمها:

- تنفرد منطقتنا بالاكثواء بنار الاحتلال الأجنبي في عصر ما بعد الاستعمار. فلسطين ما زالت تترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي في أطول احتلال استيطاني إحلالي عرفه التاريخ الحديث.
- تشهد منطقتنا في الآونة الأخيرة صراعات إقليمية وطائفية تولد كوارث إنسانية وتشوهات ثقافية باتت تهدد وحدة الأوطان والتلاحم الاجتماعي والتنمية الإنسانية.
- تضم منطقتنا نسبة من الشباب هي من أعلى النسب في العالم. ورغم أن الشباب العرب أثبتوا أنهم قوة للتغيير الإيجابي، إلا أنهم ما زالوا أكثر عرضة من غيرهم للبطالة والإقصاء من المجال العام.
- تسجل منطقتنا أدنى المعدلات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية. ورغم أن المبادرات الشجاعة والخلاقة للمرأة العربية أصبحت تعم جميع قطاعات التنمية، لا يزال المجال ضيقاً أمامها في المؤسسات وفي الحياة العامة.
- تواجه منطقتنا تحديات في المياه والأمن الغذائي، في إنتاج الطاقة والاستدامة البيئية، في التصحر وتغير المناخ، في التشغيل والتعليم، في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وفي الحكم الديمقراطي.

الزميلات والزملاء،

لا شك أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأهداف التي يجري التداول بشأنها في المحافل الدولية ستقدم معالجة لمعظم هذه التحديات. ولكن هذه الأبعاد بحد ذاتها لن تكون كافية ما لم تقترن ببعد رابع لا يقل أهمية، هو البعد السياسي، أي الحكم الديمقراطي الصالح المبني على التزام قاطع بحقوق الإنسان، والذي يضمن الحرية للبشر ويحققها للأوطان.

الاحتلالات الأجنبية يجب أن تزول أو تزال. فلا تنمية بشرية في غياب الحرية والأمن الإنساني. وبناء دولة المواطنة المتساوية هي الحل الأوحيد لإنهاء الصراعات والنزاعات الناجمة عن التهميش والإقصاء لبعض مكونات المجتمع.

أولويات المنطقة يجب أن تجد مكاناً لها في الأهداف التنموية العالمية لما بعد ٢٠١٥. وعلينا نحن، هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، مسؤولية في العمل مع جامعة الدول العربية ومع بلدان وشعوب المنطقة على بلورة هذه الأولويات وحملها إلى المنابر الدولية.

وأملّي أن نخرج من هذا الاجتماع ملتزمين بدعم مسار إقليمي واحد في التحضير لخطة التنمية الجديدة، مسار متماسك وجامع ينبثق عن طموحات أبناء هذه المنطقة فيشملهم جميعاً ويمثل مصالحهم حق تمثيل، ويعبر بهم إلى عصر نهضة حضارية جديد يسوده الحق والعدالة.

أشكر لكم حضوركم وأتمنى لاجتماعنا كل التوفيق